

Distr.  
GENERAL

A/47/7/Add.15  
24 March 1993

## ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



## الدورة السابعة والأربعون

استعراض كناعة الأداء الإداري والعاملي للأمم المتحدة

العربية البرمجية لغز المأوى | ١٩٩٤-١٩٩٥

تقديرات مدققة وفقاً لما حلته الجمعية العامة في القرار ٦٧/٢١٧

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في تقرير الأمين العام (A/0.5/47/88) الذي يقدم تقييمات لميزانية البرограмمية لفتره السبعين ١٩٧٣-١٩٨٠ المقترنة على الجمعية العامة فيما يتعلق بإعادة تشكيل الأمانة العامة التي مارض بها الأمين العام.

- ويذكر الأمين العام في التقرير أن ترجمة إعادة التخصيص إلى تدابير تتحصل بالميزانية والبرامج تستلزم إنشاء إدارات جديدة ونقل وظائف وإعادة توزيع الموارد فيما بين مختلف أبواب الميزانية البرنامجية للجزء المتبقى من فقرة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤، وبناء عليه فإنه يتطلب، ضمن جملة أمور، موافقة الجمعية العامة على إجراء مخالفات للموارد فيما بين أبواب الميزانية البرنامجية وعلى النحو الوارد بالتحصيل في تقريره، وعلى رصد اعتبار منتج بمبلغ ٨٠٠٧٧٣٤٦٦ دولار، وهذا المبلغ يمثل تضاحاً قدره ٤٠٢٦٢ دولار عن المبلغ الذي وافق عليه الجمعية العامة في قرارها ٤٧/٢٠٠٢٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٧.

أولاً - خلصات وملخصات عامة

٤ - أعلن الأمين العام في مذكرة المعاشرة ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ (A/46/882) أنه أجرى تغييرات بقصد توحيد وتبسيط أنشطة المنظمة في فئات وظيفية حسنة التحديد بهدف ضمان التنفيذ الفعال للأهداف الراغدة في الميثاق والولايات التي تعهد بها بما أخيره تقدّم السياسة.

٤ - وفي القرار ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢، أحاطت الجمعية العامة علماً بذلك الإجراءات، ضمن جملة أمور، ووافقت على أن يقوم الأمين العام بـ«عملية أخرى لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة وتسيطه». كما أوضحت الجمعية أهداف عملية إعادة التشكيل وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الأثر البرنامجي وكذا الآثار المالية المترتبة على التغييرات التنظيمية التي انطوت عليها مبادراته. وبالتالي، قامت الجمعية العامة في قرارها ٢١٢/٤٧ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ضمن جملة أمور، بتأكيد أن عملية إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة ينبغي أن تجري بما يتسم بالأهداف والأسس التوجيهية/المبادئ الواردة في قرارها ٢٣٢/٤٦ المؤرخ ٢ آذار/مارس ١٩٩٢ وبالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة. كما طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم في أوائل عام ١٩٩٣ في التقديرات المنقحة، جميع ما يرتبط بعملية إعادة التشكيل، من التغييرات التي أدخلت على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٢، فضلاً عن الجوانب البرنامجية لإعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة ومبرراتها حسب المطلوب في القرار ٢٣٢/٤٦.

٥ - وقد واجه تصريف أعمال اللجنة صعوبة أكبر بسبب تأخير تقديم تقرير الأمين العام، الذي لم يتم إتاحته للجنة إلا بعد مرور أسبوعين تقريباً على الموعود المتوقع.

٦ - وتمثلت إحدى الصعوبات الكبيرة التي صادفتها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في التقرير في افتقاره إلى الترابط المنطقي، وعدم وجود مفهوم طويل الأجل أو إطار لكامل عملية إعادة التشكيل وموقع إعادة تشكيل الأمانة العامة من تلك العملية. وتعتقد اللجنة أن هناك حاجة إلى تقديم بيان واضح للخطوة العامة لإعادة التشكيل وإطار زمني لتنفيذها. وكان ينبغي لتقدير الأمين العام أن يبين بوضوح الطريقة التي يمكن بها للتغييرات المقترحة أن تؤدي، في الواقع، إلى تمكين الأمانة العامة من الاستجابة بصورة أفضل للقرارات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولا سيما قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وللولايات البرنامجية المنوط بها من قبل الدول الأعضاء، وكيف تحقق عملية إعادة التشكيل هدف الإدارة المتمثل في "إقامة أمانة عامة أكثر تجاوباً وفعالية من حيث التكاليف وتنظيمها" (A/C.5/47/88، الفقرة ٧).

٧ - وكما جاء في الفقرة ٣ من تقريره، أفاد الأمين العام في استنتاجاته من المشورة المسداة من فريق الخبراء المستقلين الرفيعي المستوى. وترى اللجنة الاستشارية، أنه على ضوء تلك المعلومة، كان ينبغي أن يتاح لها تقرير فريق الخبراء المستقلين الرفيعي المستوى لكي يتسعى لها فهم تكوين المقترنات فهما تماماً. وتحذر اللجنة من الإفراط في الاعتماد على دراسة الخبراء الاستشاريين بين الخارجيين وتوصي بالاستفادة من الخبرة الفنية الداخلية الكبيرة وبأخذها في الاعتبار.

٨ - والمقصود من التعليقات واللاحظات التي تبديها اللجنة الاستشارية في الفقرات أدناه ألا تؤخذ في الاعتبار في المرحلة الحالية فقط بل أيضاً عندما يجري إعداد واستعراض اقتراحات الأمين العام بالنسبة للميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥.

#### ثانياً - الشكل والعرض

٩ - إن التقديرات المنشورة غير مقدمة في شكل ميزانية مستكملة. ورغم القول بأن مبرراً برنامجياً يقدم لكل عنصر من عناصر إعادة التشكيل وأن الإدارات والوحدات المشمولة بإعادة التشكيل ستتولى تنفيذ الولايات والأنشطة المحددة الواردة في الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية الحاليتين، فإن تلك الولايات لم تحدد بشكل واضح. وينطبق ذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بعدد من الأنشطة المدرجة تحت الإدارات الثلاث الجديدة المقترحة، فمثلاً تحت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، يتم إجراء التحليل على صعيد الاقتصاد الكلي للاستفادة من آليات السوق ودور الشركات، وتربط أنشطة الإدارة بقدرات الأشعار المبكر التي يجري تطويرها في القطاعين السياسي والإنساني للمنظمة. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ٤٠ (أ) من تقرير الأمين العام أن إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية سوف "تولي أهمية خاصة إلى احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال". وتأمل اللجنة أن يكون تنفيذ تلك الأنشطة مطابقاً تماماً للولايات التشريعية. وفي هذا الصدد، ورداً على الاستفسارات المتعلقة بالفترتين ٢١ (ج) و ٤٠ (أ) من التقرير أكد ممثلو الأمين العام أن التقرير لم يقصد تغيير الأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء.

١٠ - كما أن التقرير لا يبين في الواقع توزيع البرامج الفرعية ولا توزيع الموارد بين الإدارات أو طريقة تنفيذ الولايات والأنشطة المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل. وترى اللجنة أن ذلك ينتقص إلى حد كبير من قدرة جميع المعنيين على تقييم التوزيع "الشامل" للموارد فيما بين الإدارات وعلى إجراء تقييم واف للأثر البرنامجي لهذه التغييرات. وتأكد اللجنة من جديد أهمية مواصلة تنفيذ الأنظمة والتواجد الحالية التي تحكم تحديد البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية، وبخاصة القاعدة ١٠٣-٤ من التواعد المالية.

١١ - ونظراً إلى أن الهياكل الداخلية للإدارات الجديدة لم تستكمل بعد، فليس من الممكن، في الواقع، تقييم الطريقة التي ستسفر بها عملية إعادة التشكيل عن "وحدات تنظيمية تناط بها اختصاصات أكثر تركيزاً ودقة، وتتوفر فيها أسس واضحة للمسؤولية والمساءلة" (A/C.5/47/88، الفقرة ٧). والتقرير يذكر في واقع الأمر، "أن تحديد أوجه الازدواج والتواهي الزائدة على الحاجة التي قد توجد في مختلف وحدات الأمانة العامة التي تعمل على تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف، سيتحقق في سياق إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥" (المرجع نفسه، المقدمة). وينبغي لعمليات الدمج من هذا النوع أن تؤدي، من حيث المبدأ، إلى وجود قدر أكبر من الكفاءة بين الموظفين وفي مجال الإدارة.

١٢ - ويذكر الأمين العام أيضاً أن الموارد المعتمدة في إطار أوجه الإنفاق، بخلاف المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، أعيد توزيعها على أساس وظيفي أو تناسبي، فيما روعي بالذات الحد الأدنى من احتياجات الإدارات الجديدة فيما يتصل ببرنامج عملها الشامل. أي بعبارة أخرى لم يجر أي تخصيص مفصل للموارد حسب البرامج الفرعية. وفي هذه الحالة فإن البنود التي تم توزيعها بهذا الشكل "ستدار بطريقة مرنة لكي تستوعب الاحتياجات ذات الأولوية للإدارات الثلاث بالنسبة لبقية السنة" (الفقرة ٨٢). وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة أن أبواب الميزانية المناظرة لتلك الإدارات ستكون أبواباً منفصلة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤.

١٣ - ويشير الأمين العام، في الفقرة ٨٨، إلى أن "رصد الموارد المتعلقة بالأنشطة المتصلة بالولايات الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، للفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر - ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ فقط، على أساس أن مستوى هذه الموارد سيجري استعراضه في سياق هذه التقديرات المنقحة". ولأسباب الواردة في الفقرتين ٨٩ و ٩٠، يذكر الأمين العام في الفقرة ٩٠ أنه بالنظر إلى الوفورات المسقطة العامة الناجمة عن إعادة التشكيل، فإنه لا يلزم رصد أي اعتماد إضافي.

١٤ - ودعت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٢/٤٧ لجنة البرنامج والتنسيق والهيئات الحكومية الدولية المعنية الأخرى إلى تقديم تعليقاتها وتوصياتها المتعلقة بالجواب والنتائج البرنامجية لإعادة تشكيل الأمانة العامة في مجالات اختصاص تلك الهيئات إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأحاطت علماً بالتقديرات المنقحة الناشئة عن المرحلة الأولى من إعادة التشكيل، على أن يكون مفهوماً أن الأمين العام سيقدم، ريثما تتوافر المعلومات من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، إلى الجمعية العامة، في أوائل عام ١٩٩٣، تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٣-١٩٩٤. ولذلك فإن التقديرات المنقحة لا يمكنها أن تعكس تعليقات وتصويبات لجنة البرنامج والتنسيق والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة الأخرى. وما دام الأمر كذلك، فإن اللجنة توصي بأن يُضطلع بهذه الاستعراضات قبل أن تنظر الجمعية العامة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ وتوافق عليها. وما فتئت اللجنة الاستشارية تؤكد باطنظام على أهمية اشتراك الهيئات المتخصصة في تخطيط وبرمجة العملية<sup>(١)</sup>.

١٥ - وكما سبق ذكره، فإن التقديرات المنقحة تبدو حيادية التكاليف من حيث القيمة الإسمية. بيد أن اللجنة الاستشارية، تلاحظ بأن مختلف فئات التكاليف الواردة في الجدول الثاني تشير إلى فترات متباعدة داخل فترة السنتين، وليس ثمة أي إشارة إلى تكاليف الهيكل الناتج الموضوعة حسب فترة السنتين والتي يمكن مقارنتها بالهيكل المنعكس في الاعتماد الأولى المرصود لفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. فانعدام هذه المعلومات في التقرير، فضلاً عن خلو باب الميزانية البرنامجية من عرض واضح للهيكل الجديد، يعيقان تقييم الآثار المالية المتربطة على إعادة التشكيل. ولا ينفي إساءة تفسير هذه التعليقات باستنتاج أن اللجنة تعتقد

أن الهدف الوحيد من وراء إعادة التشكيل هو تخفيض الميزانية. ومع ذلك، فإن الكشف عن الأثر المالي ضروري لإجراء تحليل سليم.

### ثالثا - المقترنات التنظيمية

١٦ - يقترح الأمين العام، على النحو المنفصل في تقريره، إجراء تغييرات في الهيكل التنظيمي للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، والقطاعين السياسي والإنساني، وقطاعي الإعلام وخدمات الدعم المشتركة. وقد ناقشت اللجنة هذه التغييرات بإسهاب مع ممثلي الأمين العام، بما فيهم مستشاره الخاص. وسلم ممثلاً للأمين العام بأن تقديم مقترنات إعادة التشكيل في التقديرات المنقحة جعل فهم هذه المقترنات صعباً جداً. واسهب في تفصيل الأهداف الوظيفية لإعادة التشكيل، المكونة مما يلي:

(أ) تدارك أوجه النقص من قبيل:

١١ ميل مختلف مكونات المنظمة على المدى القصير إلى وضع برامج عمل بمعزل بعضها عن البعض الآخر؛

١٢ ميل المنظمة، المرتكز أحياناً على مبادرات الدول الأعضاء، إلى إنشاء كيانات للأمانة العامة كلما اعتمدت جداول أعمال جديدة، وميلها إلى تقديم توصيات متناقضة في مجال السياسة إلى الدول الأعضاء بشأن نفس المسائل فيما يتعلق بالسياسة العامة؛

(ب) إنشاء مجموعة من وحدات ومكونات الأمانة العامة أسهل إدارة.

١٧ - وأوضح ممثلاً للأمين العام أيضاً أنه من المتوقع، بفضل وفورات الحجم المزمع تحقيقها، أن تكون وفورات الأمد الطويلكافية لاستيعاب الأنشطة الجديدة المنشقة من مختلف المؤتمرات العالمية المقبلة للأمم المتحدة دون أن يتطلب ذلك هيكلًا إضافياً ومزيداً من الموارد في فترة السنتين القادمة، ما لم تتخذ الدول الأعضاء قرارات معاكسة. ورغم استناد اللجنة من هذه المناقشات، فإنها تعتقد بأن ثمة حاجة، في عدد من المجالات، إلى أن يوجز للدول الأعضاء مزيد من التحليل ومن المبررات القوية في سياق الميزانية البرنامجية التي يقترحها الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

١٨ - واللجنة، إذ تبدي الملاحظات المذكورة أعلاه، تؤكد على أنها لا تشکك في الاعتبارات السياسية الموضوعية الكامنة وراء اقتراح إنشاء الإدارات الثلاث الجديدة<sup>(٢)</sup> الذي أعلن عنه الأمين العام في مذكرته (A/47/753) وتوسيع فيه في الفترة ٢٠ من تقريره (A/C.5/47/88). إلا أن ثمة حاجة إلى قدر أكبر من التفاصيل في شرح مختلف مكونات تلك الإدارات وهيكلها وتشغيلها.

١٩ - وترى اللجنة، بصفة خاصة، أن ثمة حاجة إلى المزيد من التبرير فيما يتعلق بنقل المهام والوظائف بين مقار العمل بخصوص الأنشطة المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والنهوض بالمرأة، ومجلس الأغذية العالمي والشركات عبر الوطنية، والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واستخدام النضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٢٠ - وترى اللجنة بأنه، رغم الشروح الواردة في التقرير والتي توسيع فيها ممثلو الأمين العام، فإن الأساس المنطقي الذي تستند إليه المقترنات المتعلقة بعمليات النقل تلك لم يشرح بصورة وافية أو تامة ولا زال يلزم تناول بعض الأسئلة المتعلقة، ولا سيما تلك المقترنات التي تقسم مركز التنمية الاجتماعية في فيينا ونقل البرامج المتعلقة بالشركات عبر الوطنية وبالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية واستخدام النضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

٢١ - أما فيما يتعلق بفيينا، فإن الأمين العام يسلم بأن المسائل المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة في فيينا سيتم التوسيع فيها خلال السنة الحالية. وما يُؤسف له أن المعلومات غير متوفرة في الوقت الراهن؛ وتعتقد اللجنة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بأن المقترنات (والتربيات) ذات الصلة سترد في الميزانية البرنامجية التي يقتربها الأمين العام، مراعية قرار الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

٢٢ - وما له علاقة بما سبق مسألة اللامركزية التي تعد جزءاً هاماً لا يتجزأ من عملية إعادة التشكيل الراهنة، كما ذكر الأمين العام. غير أنه، كما سبقت مناقشته في الفقرتين ٦٠ و ٦١ من تقريره، لم يتوصّل بعد إلى قرار بشأن تلك الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها على الصعيد الإقليمي. ولن ترد المعلومات المتعلقة بهذا الصدد إلا في الميزانية البرنامجية التي يقتربها الأمين العام لفترة السنين ١٩٩٤-١٩٩٥. وهذا بدوره يجعل من الصعب تقييم المقترنات الأخرى للأمين العام، ولذلك ينبغي التوسيع في تفصيل القرار المتعلق بنقل المهام والوظائف بين مقار العمل في سياق عملية اللامركزية.

٢٣ - وبالنظر إلى ما ذكر في الفقرتين ٢١ و ٢٢ أعلاه، فإنه يعود إلى الجمعية العامة أمر اتخاذ قرار بشأن مختلف مقترنات الأمين العام المذكورة أعلاه، المتعلقة بأفضل سبيل للعمل فيما يتعلق بنقل المهام بين مقار العمل، مراعية في ذلك مقرراتها السابقة فضلاً عن المبررات التي قدمها الأمين العام.

٢٤ - ويذكر الأمين العام في الفقرة ٦٣ من تقريره بأنه "ما يرج التوافق في الآراء بشأن الحاجة إلى تواجد ونهج موحدين للأمم المتحدة على الصعيد القطري آخذًا في الزيادة". وتؤكد اللجنة، في هذا الصدد، على ضرورة التشاور التام مع الدول الأعضاء بخصوص كل المسائل المتعلقة بمفهوم التواجد الموحد للأمم المتحدة على الصعيد القطري استناداً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

٢٥ - كما هو مشار اليه آنفا، تشتمل مقترحات الأمين العام على نقل الوظائف فيما بين مختلف مقار العمل (روما ونيويورك وجنيف وفيينا). ويقدر الأمين العام التكاليف الكاملة لنقل الموظفين إلى أماكن أخرى بما يقارب مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة، كما هو مبين في الجدول الثاني (انظر أيضا الفقرة ٧٩ (ب) من الوثيقة A/C.5/47/88). بيد أن اللجنة تلاحظ أن هناك تكاليف محتملة أخرى لم تدرج في ذلك الرقم. وتشتمل هذه على تكلفة الحيز الإضافي من المكاتب، عند الاقتضاء، وتنقذ اللجنة في أن مقترحات الأمين العام للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ستتوفر معلومات واضحة بشأن فروقات تكاليف حيز المكاتب وأية حالات من الزيادة/النقصان في التكاليف المرتبطة بإعادة التشكيل.

٢٦ - وقد تنشأ أيضاً تكاليف إضافية فيما يتعلق بإنهاء خدمة الموظفين الذين لم يستطيعوا العثور على عمل جديد. وبالنظر للتزام الأمين العام الذي أعلنه في بيانه أمام اللجنة الخامسة بشأن مسائل الموظفين وقال فيه إنه لا ينبغي أن يخسر أي موظف عمله نتيجة لإعادة التشكيل، فإن هذه التكاليف لم تدرج في التقديرات المنقحة. إلا أن هناك امكانية، حسب رأي اللجنة الاستشارية، لإنهاء الخدمة بالتراصي بين الموظف والإدارة ولابد وبالتالي من تحديد التكاليف الناشئة عن ذلك.

٢٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه قد تنشأ أيضاً تكاليف إضافية فيما يتعلق بخدمة الهيئات الحكومية الدولية المقترح نقل أماكنها، بينما تخذل الهيئات ذات الصلة قراراً بشأن مكانها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك امكانية كبيرة بأن تترتب على الدول الأعضاء تكاليف إضافية ناشئة عن نقل مقار هذه الهيئات الحكومية الدولية إلى أماكن أخرى.

٢٨ - ويأتي اقتراح الأمين العام القاضي بدمج مكتب خدمات المشاريع التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الإدارة الجديدة لدعم التنمية والخدمات الإدارية، كما هو مذكور في التقرير، استجابة للشواغل التي أعرب عنها مراراً وتكراراً حول اتساق مهام المكتب ومكانه الحالي مع الفرض الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه أحد آليات التنسيق والتمويل الرئيسية؛ ويتناول أيضاً الشواغل المتعلقة بالازدواجية في إيصال خدمات التعاون التقنية. وقد سلطت اللجنة الاستشارية في السنوات الأخيرة الضوء على هذه الشواغل ذاتها في سياق دراستها للميزانية الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولهذا، ترحب اللجنة بالهدف الجمالي للأقتراح.

٢٩ - وتفيد اللجنة في الوقت نفسه أنه كيما يتکلل هذا الدمج بالنجاح، يتوجب معالجة عدد من المسائل الخطيرة والمنطقية على خلاف من قبل فرق العمل المشتركة التي أنشئت للإشراف على الإجراءات التي ينبغي تنفيذها من أجل دمج المكتب في الإدارة الجديدة. وقد ناقشت اللجنة الاستشارية بعض هذه المسائل مع ممثلي الأمين العام، بما في ذلك تزويد المكتب بالخدمات الأساسية التي يقدمها له حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يلزم أن تقوم بها الأمم المتحدة.

- وتحلّب اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً مفصلاً عن الطرائق التي وضعها قبل التاريخ المقترن للدمج في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وينبغي أن يتضمن التقرير معلومات عن الحجم المتوقع لحافظة مكتب خدمات المشاريع التي تسجّم مع ولايته وتنظيمه الداخلي الكفيل بتشغيل تلك الحافظة بالإضافة إلى معلومات عن كيّفية الوفاء بالشروط المعددة في الفقرة ١٠٢ من تقرير الأمين العام.

٣١ - وتلاحظ اللجنة وهي تتحذّذ هذه التوصية، أنه لما كان مكتب خدمات المشاريع سيستوعب المهام المماثلة للمهام التي تضطلع بها حالياً إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فسوف يصبح عملياً أكبر وكالة تشغيلية في الأمم المتحدة. ويجب العرص على ضمان أن ينضوي الادماج إلى إزالة ازدواجية الجهود وألا يصبح الهيكل الإداري المتبع عنه، في الوقت نفسه، متضخماً أو صعب المأخذ بسبب ضخامة حجمه. وتنسذكر اللجنة في هذا السياق أن مكتب خدمات المشاريع قد جدد، كما هو مذكور في تقرير مدير البرنامج (DP/1992/45)، جهوده الرامية إلى استخدام الخبرة التقنية للوكالات من أجل تنفيذ مكونات المشاريع المنفذة. ورحبـت اللجنة الاستشارية في تقريرها ذي الصـلة (DP/1992/39)، بذلك التطور وأعربـت عن أملـها في أن يؤدي ذلك إلى تحسين تقاسـم الأعبـاء والتنسيق والتعاون فيما بين كيانـات المنظـومة، استنادـاً إلى تحديد واضح لاختصاصـ كل منها. وإن نقل مكتب خدمات المشاريع لا يغيـر، برأـي اللجنة الاستشارـية، من ذلك الموقفـ. فالنية تظلـ تمثلـ في ضـمان إقـامة أـفضل وأـنـجـع تعاـون تقـني فـعالـ من حيث التـكـالـيفـ للوفـاءـ باـحتياجاتـ الـبلـدانـ النـاميـةـ.

- ٢٢ - ومن شأن مقتراحات الأمين العام في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي أن تشير أسلمة حول التنسيق اللازم. وقد تناول الأمين العام هذه المسألة، جزئياً، في الفقرتين ٦٤ و ٦٥ من تقريره حيث ذكر أنه يجري حالياً استعراض وتعزيز الترتيبات المتعلقة بهذا الشأن. وتؤكد اللجنة الاستشارية على أهمية هذا التنسيق وتشق في أنه ستقدم إليها معلومات أكثر تفصيلاً بشأن أداء الواجبات التي كانت منوطـة سابقاً بالمدير العام ونوابـاً الأمين العام بهذه الشأن.

**رابعا - المقترنات المتعلقة بادارة الشؤون الادارية والتنظيمية**

- تشتمل مقتراحات الأمين العام في قطاع الاعلام وخدمات الدعم المشتركة، (الفقرات ٦٩-٧٢ من الوثيقة A/C.5/47/88)، من بين أمور أخرى، على نقل المكتبة من مكتب شؤون المؤتمرات التابع لادارة الشؤون الادارية والتنظيمية الى ادارة شؤون الاعلام فضلا عن نقل مهام معينة متولدة بشعبية النشر الى نفس الادارة. وتدرك اللجنة الاستشارية أن هذه المقتراحات مستمدة من تقرير مقدم من أحد الخبراء الاستشاريين الخارجيين لم توفر لها نسخة منه؛ وتدرك كذلك أن المقتراحات لم تدرس بإمعان ولم تُناقشت في إطار الأمانة العامة بنفس الدرجة التي حظيت بها المقتراحات المتعلقة بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وأن بالإمكان ادخال تقييمات عديدة عليها. وتطلب اللجنة من الأمين العام أن يشير الى نتائج أي تقييمات محتملة في ميزانيته البرamaجية المقترحة لفترة الستين ١٩٩٤ - ١٩٩٥، آخذًا في الحسبان

قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتنص أيضاً أسطلة حول دور لجنة الاعلام ازاء خدمات المكتبة وضرورة قيام الوحدات المعنية بتنسيق الدعم الفني والتقني المقدم الى لجنة المؤتمرات فيما يتعلق بنظرها بسياسات المنشورات.

٢٤ - ومن جملة العوامل الأخرى التي تنطوي عليها عملية إعادة تشكيل إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية النقل الداخلي لشعبة العمليات الميدانية من مكتب الخدمات العامة الى مكتب وكيل الأمين العام. وتشير اللجنة الاستشارية الى أن هناك مسائل هامة ما تزال معلقة بالنسبة لتنظيم وإدارة عمليات حفظ السلم، بما فيها التفاعل والتسيير بين الوحدات المسؤولة عن تقديم الخدمات، والوحدات المالية، والسياسية. وتطلب اللجنة الاستشارية من الأمين العام أن يعالج هذه المسائل على أساس عاجل.

#### خامساً - إدارة الشواغر

٢٥ - تتضمن التقديرات المنقحة السابقة التي قدمها الأمين العام، كما أشار في الفقرة ٧٤ من تقريره، وصفاً لمعاملة جديدة للشواغر كان قد شرع بها وينوي الأمين العام الاستمرار بها عن طريق وضع إجراءات مناسبة للوظائف التي تصبح شاغرة خلال فترة السنتين. ويتضمن الجدول الرابع من تقريره كشفاً مستكملاً للوزع المؤقت للوظائف التقنية الشاغرة.

٢٦ - وأكد ممثلو الأمين العام أن وزع هذه الوظائف هو وزع مؤقت، وإذا تبين أن الوضع ضروري لفترة أطول فسيطلب التفويض اللازم من الجمعية العامة وأو اللجنة الاستشارية، تمشياً مع الأحكام المالية ذات الصلة. وفي هذا السياق تستذكر اللجنة أنها أحاطت علمًا في تقريرها<sup>(٣)</sup>، بتوضيح الأمين العام القائل إن السلطة بالنسبة لمعظم عمليات النقل تمارس في الوقت الراهن بأثر رجعي؛ بيد أنه يعتزم تطبيق أحكام البند ٥-٤-١٠٤ من النظام المالي لضمان المشاركة المقيدة للجمعية العامة أو اللجنة الاستشارية بشأن نقل الموارد/الوظائف خلال تنفيذ الميزانية البرنامجية (الفقرة ٢٠). وخلال نظر اللجنة في التقرير الحالي للأمين العام، أكد ممثلو الأمين العام لها من جديد عزمهم على ابلاغها كل ستة أشهر بانتظام بشأن حالة الوظائف التي نقلت بصفة مؤقتة فيما بين الأقسام. وبينما ترحب اللجنة بهذه النية، تطلب بأن يتضمن هذا الإبلاغ مبررات عملية للوزع وألا يقدم إليها فحسب وإنما الى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة أيضاً لعلمه، حسب الاقتضاء.

#### سادسا - الوظائف الرفيعة المستوى

٣٧ - وكما أشير في الفقرتين ٩ و ١٠ من الوثيقة A/C.5/47/88، فإن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بالصيغة التي اعتمدتها الجمعية العامة، اشتملت على ٤٨ وظيفة من الرتب العليا؛ وكان العدد المناظر قبل تنفيذ التوصية ١٥ لفريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة هو ٥٧ وظيفة. وتغطي التقديرات المقدمة في تقرير الأمين العام (Corr.1 A/C.5/47/2) ما مجموعه ٣٦ وظيفة من الرتب العليا تulos من الميزانية العادية، بما فيها وظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لرئيس مركز التجارة الدولية. وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢١٢/٤٧، إرجاء اتخاذ إجراء بشأن تلك المقترنات. ويتقدم الأمين العام الآن بعدد من المقترنات الإضافية، على النحو الوارد أجمالاً في الفقرة ١١ من تقريره (A/C.5/47/88)، ستكون محصلتها النهائية، على النحو الوارد في الفقرة ١٢، تخفيض ثلاث وظائف أخرى من الرتب العليا، باستثناء المقترن المتعلق بمنصب الأمين العام المساعد المخصص لرئيس مركز التجارة الدولية. بيد أن الأمين العام يطلب الإبقاء على الموارد المتصلة بثلاث وظائف برتبة أمين عام مساعد. وقد أبلغت اللجنة بأن المكان الحالي الذي ترد فيه هذه الموارد لن يحدد بالضرورة مكان استغلالها مستقبلاً.

٣٨ - ويعرب الأمين العام عن اعتزامه، فيما يتعلق بوظيفة الأمين العام المساعد المخصصة لرئيس مركز التجارة الدولية التي تشتهر في تمويلها المنظمة ومجموعة الاتفاقيات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، أن يشير على المدير العام لمجموعة "غات" بأن موقف الأمم المتحدة يتمثل في أن هذه الوظيفة ملحة وأنه ينبغي أن يرأس المركز موظف برتبة مد - ٢. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قبل اتخاذ إجراء يلزم أن تتخذ مجموعة "غات" والجمعية العامة على السواء قراراً في هذا الشأن. وتعرب اللجنة عن ترحيبها بمشورة مجلس التجارة والتنمية وأو هيئاته الفرعية المعنية بشأن هذا الاقتراح.

٣٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٧ أن الأمين العام سيقترح على مجالس الإدارة المعنية إلغاء عدد من الوظائف الرفيعة المستوى المملوكة من الموارد الخارجية عن الميزانية. وتثق اللجنة في أن الاقتراحات ستقدم مع مراعاة الاحتياجات التنفيذية وعبر عمل البرامج المعنية.

٤٠ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تبسيط هيكل الإدارة العليا للأمانة العامة. وتفترض اللجنة أن القصد من هذه العملية ليس مجرد تحقيق وفورات في التكاليف، وهي ضئيلة بالنسبة للميزانية البرنامجية ككل، بل بالأحرى لضمان "أسس واضحة للمسؤولية والمساءلة" على النحو المشار إليه في الفقرة ٧ من تقريره. بيد أن اللجنة الاستشارية لم تكتشف أساساً منطقياً واضحاً يفسر المقترنات المقدمة في الوثائقتين ٢ A/C.5/47/2 وCorr.1 A/C.5/47/2 وذلك الواردة في الفقرتين ١١ و ١٣ من الوثيقة A/C.5/47/88. كما لا يوجد تبرير مفصل لكل مقترن على حدة كما قد يتوقع المرء أن يجد في وثيقة ميزانية مقترنة لها ما يبررها تماماً. وفي هذا الصدد، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه

لا توجد طائفة من معايير التصنيف الموضوعي للوظائف من الرتب العليا. وتوصي اللجنة الاستشارية بوضع هذه المعايير.

٤١ - وتواجه اللجنة الاستشارية صعوبة خاصة فيما يتعلق بالمقترنات المتصلة بإدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية. وهذه الإدارة معنية بالشؤون الإدارية والتنظيمية لعمليات الأمم المتحدة التي تشمل بالإضافة إلى الميزانية العادلة أنشطة حفظ السلام والإتفاق من الموارد الخارجية عن الميزانية. ومع إدماج خدمات المؤتمرات فيها فإن هذه الإدارة هي أكبر الأدارات في الأمم المتحدة من حيث عدد الموظفين. والإدارة مسؤولة مباشرة عن تنفيذ و/أو رصد التنفيذ الفعال للسياسات التي تمثل أساس سير عمل هذه المنظمة فعلاً. ولكن يمكن أن يتمكن الموظفين في هذه الإدارة من أداء مهامهم بفعالية يجب أن يتتوفر لهم قدر من السلطة يضاهي ما يتتوفر لأقدم الموظفين في المجالات الأخرى في الأمم المتحدة.

٤٢ - ولذا توصي اللجنة الاستشارية بإرجاء اتخاذ إجراء بشأن مقترنات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الأربع من الرتب العليا في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، وأن تناح للأمين العام فرصة استعراضها في ضوء التعليقات التي قد تود الجمعية العامة أن تقدمها، وأن يبرر ويوضح على نحو أتم هذه التغييرات في سياق مقترناته للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥. وينبغي للأمين العام، لدى استعراضه هذه المسألة، أن يراعي الاعتبارات المشار إليها في الفقرات ٤٤ إلى ٤٨ أدناه.

٤٣ - وعلاوة على المقترنات المتعلقة بالوظائف من الرتب العليا في إدارة الشؤون الإدارية والتنظيمية، سيتعين على الجمعية العامة أن تنظر في بقية المقترنات الواردة في الوثيقة A/C.5/47/88 فضلاً عن تلك الواردة في الوثائقين ٢ A/C.5/47/2 و Corr.1 وذلك عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٧.

٤٤ - ويرتبط بمقترنات الأمين العام بشأن الوظائف من الرتب العليا ارتباطاً وثيقاً ما قدمه من أفكار بشأن رتبة مهنية أعلى من رتبة مد - ٢ تكافىء، وقتاً لما ورد في الفقرة ١٤ من تقريره (A/C.5/47/88)، من حيث المرتبات والاستحقاقات ذات الصلة رتبة الأمين العام المساعد بفرض مباشرة مسؤوليات إدارية مختارة رفيعة المستوى. ويعتزم الأمين العام أن يقدم دراسة تعين عدداً محدوداً من المناصب تخصص لهذا الغرض.

٤٥ - ولم يقدم للجنة الاستشارية بيان واضح بالقصد من هذا البتئار. وإذا كان القصد من إنشاء وظيفة برتبة مد - ٢ هو توفير المزيد من التطوير الوظيفي للموظفين المدنيين "الدائمين"، فإن اللجنة تشک في كيفية أن يؤدي إنشاء هذا العدد المحدود من المناصب إلى إحداث أثر كبير على التوقعات الوظيفية للموظفين الذي يشغلون حالياً وظائف من الفتقة الفنية وما فوقها. وإذا كان الغرض من إنشاء وظيفة برتبة مد - ٢ هو توضيح قنوات تقديم التقارير في التسلسل الرئاسي، فإن اللجنة الاستشارية تعتقد أن هذا التوضيح يمكن تحقيقه عن طريق اتخاذ تدابير تتجنب المسار بهيكل الخدمة المدنية المهنية الدولية الذي صمد لاختبار الزمن (انظر الفقرة ٤٧ أدناه). وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى إن إنشاء هذه الرتبة

ستترتب عليه، على الأرجح، آثار على نطاق المنظومة تتطلب إجراء مشاورات طويلة ومعقدة مشتركة بين الوكالات؛ ولذا ترى اللجنة الاستشارية أن هذا يتضمن أن تضطلع لجنة الخدمة المدنية الدولية بإجراء دراسة.

٦) - وتجدر اللجنة الاستشارية من أن ينشئ رقمة مد - ٣ سيدادي، على مر الزمن، إلى إيجاد ضغوط لإنشاء مناصب إضافية براتبة مد - ٣، بما أن يتحقق، في خاتمة المطاف، القصد وهو ترشيد عدد الوظائف من الرتب العليا. وتلاحظ اللجنة أيضاً أنه لا يبدو أن هناك نية للفاء جميع وظائف الأمين العام المساعد والاستعاضة عنها بوظائف مهنية من راتبة مد - ٢. وفي ظل هذه الظروف، ترى اللجنة الاستشارية أن هذا سيدعم إلى أحداث ارتباك دون داع، بسبب وجود رتب مكافئة في فئات مختلفة. وقد يمتد هذا الاضطراب تماماً إلى ممارسة «السلطة»، وسيعرف شاغل راتبة مد - ٣ بأنه «أمين عام ومساعد من الدرجة الثانية» مما سينقص من سلطته في مجالات جوهرية من مجالات الإدارة والرقابة.

٧) - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن التحاصص المعادلة للمستوى، الأمين العام المساعد كثيراً ما تسمى بالبقاء، خلاص الأمين المساعد، من قبيل المديرين المساعدين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمدير التنفيذي المساعد لصديق الأمم المتحدة للسكان وك müdیرین عامین مساعدين وفي أجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة، ويمكن تحقيق الحاجة داخل المستويات العليا إلى توضيح قنوات تقديم التقارير بمزيد من السهولة عن طريق إصدار نشرة للأمين العام توجز مسؤوليات تقديم التقارير. وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي لهذه الفتنة من أقدم المسؤولين أن تشتمل على خليط مناسب من «المهنيين» و «غير المهنيين». وأنه ينبغي المحافظة على الأداءات السابقة لتيسير الأخذ بهذا.

٨) - في ظل هذه الظروف، تلاحظ اللجنة أن المقتراح المتعلقة بإنشاء وظائف براتبة مد - ٣ لن يطرح على هذا النحو خلال فترة المستويين الحاليتين بحيث يتطلب استخدام الموارد المحتفظ بها لهذا الغرض (انظر الفقرة ٣٧ أعلاه).

#### الحواشى

- (١) انظر على سبيل المثال، التقرير الأول للجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة المستويين ١٩٩٣-١٩٩٤، الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٧ (A/46/7) الفصل الأول، الفقرات ٦٦-٦٢.
- (٢) إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية.
- (٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٧ (A/47/7/Add.1).
- (٤) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٤٩ (A/41/49)، الفقرة ٢٥.

— — — — —